الأمم المتحدة

A/C.3/64/SR.31

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
30 December 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد راستام (نائب الرئيس) ..... (ماليزيا)

ثم: السيد بينك (الرئيس) ..... (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-57821 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

في غياب السيد بينك (لاتفيا)، الرئيس، تولى رئاسة الجلسة السيد راستام (ماليزيا)، (نائب الرئيس).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/64/81)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/64/159 و 160 و 170 و 171 و 175 و 181 و 186 و 187 و 188 و 209 و 211 و 211/Corr.1 و 213 و 213/Corr.1 و 214 و 216 و 219 و 226 و 255 و 256 و 265 و 272 و 273 و 279 و 289 و 290 و 293 و 304 و 320 و 333)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/64/318 و 319 و 319/Corr.1 و 224 و 328 و 334 و 357)

١ - **السيد أوكودا** (اليابان): قال إن بلده يواصل دعم جهود الدول لتعزيز حقوق الإنسان، مُراعياً تاريخ كل منها وتقاليدها وثقافتها. وأضاف أن التقدم الذي أحرزته حكومة كمبوديا وشعبها في مجاليّ حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية مشجعان بوجه خاص. ورحب بالمنجزات الأخيرة في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٨ واعتماد القانون الجنائي والقانون الوطني الخاص بالإعاقة. وأعرب عن تأييد اليابان لمحاكمات الخمير الحُمر، الذي قدمت إليها موارد مالية وبشرية. ومما يدعو للترحيب أيضاً الاعتماد الأخير من خلال الحوار والتعاون لقرار مجلس حقوق الإنسان بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرة في كمبوديا.

٢ - ومضى قائلاً إنه يجب إعادة توطين الأشخاص المشردين داخلياً في سري لانكا كمسألة لها أولوية ملحَّة. وأضاف أنه يشجع حكومة سري لانكا على العمل الوثيق مع المنظمات الدولية والمانحين الدوليين. كما ينبغي الإعلان على نطاق أوسع عن جهود الحكومة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وستتعاون اليابان في هذا الصدد مع جميع العناصر الفاعلة الأخرى.

٣ - وأشار إلى أن الجهود الثنائية بشأن الحوار والمساعدة الإنمائية يمكن أن تتمم عمل المؤسسات متعددة الأطراف. وقد أجرت اليابان حواراً بشأن حقوق الإنسان مع أكثر من عشر بلدان، لا سيما في آسيا. ورحب بالاتجاه داخل رابطة أُمم جنوب شرق آسيا (أسيان) نحو نشر الديمقراطية التعاونية ولا سيما إنشاء لجنة الأسيان الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

٤ - وقال إنه ينبغي أن تتمم ولايات الإجراءات الخاصة المتعلقة ببلدان محددة الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. كما ينبغي أن يقوم أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة بأكبر دور ممكن في تحسين الحالة لا سيما عندما تكون هناك انتهاكات مستمرة منتظمة وخطيرة لحقوق الإنسان.

٥ - وأضاف قائلاً إن وفده يساوره قلق عميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية والخطيرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي انتهاكات موثقة من جانب المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في ذلك البلد. ومما يثير القلق بوجه خاص انتهاك الحق في الغذاء، لا سيما بالنسبة للأطفال ومعاقبة المواطنين العائدين من الخارج. وأشار إلى أنه في آب/أغسطس ٢٠٠٨، أبرمت اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتفاقاً بشأن حالات الاختطاف. وقدم ممثلوها تأكيدات في هذا الشأن أمام اللجنة في دورتها الثالثة والستون. غير أنه لم تطرأ أية تطورات منذ ذلك الحين. وستتجاوب اليابان مع أي إجراء يُتخذ في هذا الشأن بحُسن نيَّة.

٦ - وأردف قائلاً إن اليابان تأسف بعمق للحكم الصادر بحق دو أونغ سانغ سو كي في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وترحب في الوقت نفسه بإطلاق سراح أكثر من مائة سجين سياسي وباستئناف الحوار بين الحكومة ودو أونغ سانغ سو كي. وأضاف أن اليابان تحث حكومة ميانمار على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين واتخاذ خطوات إيجابية لتعزيز الصبغة الديمقراطية الشاملة قبل الانتخابات العامة التي ستجري في عام ٢٠١٠.

٧ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل يبشران بنهج غير تصادمي وغير انتقائي لتلك المسألة. غير أن أطرافاً معينة تسعى لامتلاك المسألة وفرض فهم جديد لحقوق الإنسان لا يقوم على توافق الآراء. كما أنها تتهم المجلس بالتركيز على مسائل محددة، في حين نجح المجلس حتى الآن في تجنُّب الحزبية الضيقة. وسعت هذه الأطراف لفرض قيمها الخاصة كمعايير عالمية. وتود، بصفة خاصة، أن تقتصر المناقشة على الحقوق المدنية والسياسية، في حين أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل أولوية للبلدان النامية.

٨ - وأشار إلى أن الحق في التنمية حق أساسي. ويجب أن تحصل البلدان النامية على تمثيل أكبر حجماً في مؤسسات صنع القرار الدولية لا سيما مؤسسات بريتون وودز. كما يجب أن تعتمد وكالات الأمم المتحدة على الميزانية العادية بدلاً من المساهمات الطوعية، وعليها أن تعمل للقضاء على الفجوة بين الشمال والجنوب. وينبغي أن تأتي المساعدة الإنمائية بدون مشروطيات.

٩ - وطالب باستعادة التوازن بين مؤسسات الأمم المتحدة. وأضاف أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤولان عن الإشراف على مجلس حقوق الإنسان وولايات الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات. ولا ينبغي أن يُستخدَم مجلس الأمن كوسيلة لتسييس مسائل حقوق الإنسان. واللجنة الثالثة هي جهاز الجمعية العامة المكلف بمناقشة مسائل حقوق الإنسان؛ ولا ينبغي التحايل على هذا الدور ولا ينبغي استخدام قرارات لبلدان محددة لتجنب مجلس حقوق الإنسان. أما ممارسة تعيين موظفين في مهام إنمائية بغية رصد حقوق الإنسان، فإنها لا توجد إلا فيما يتعلق بالبلدان النامية، ومن ثم فإنها ليست عادلة.

١٠ - وقال إن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الواردة في قرار الجمعية العامة ١/٦٠ أكدت أن حقوق الإنسان هي أساساً مسؤولية الحكومات الوطنية. وينبغي أن تواصل الجمعية العامة العمل من أجل وضع تعريف شامل للمسؤولية عن الحماية وعليها أن تعالج موضوع أمن الإنسان من خلال بناء القدرة. ويعني ذلك زيادة ميزانية المكاتب القطرية التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وتصحيح الاختلال الجغرافي في توزيع الموظفين وتحقيق توازن بين الميزانية العادية والمساهمات الطوعية والحد من الاعتماد على أموال مخصصة لأغراض معينة.

١١ - ومضى قائلاً إن التطرف والتمييز وكراهية الأجانب ترتبط جميعها ارتباطاً وثيقاً بتشويه الدين والرموز الدينية، ولا بد من مكافحتها. وأضاف أن مصر والولايات المتحدة قدمتا مؤخراً قراراً بشأن هذه المسألة إلى مجلس حقوق الإنسان. كما أن وسائط الإعلام تتحمل مسؤولية تعزيز احترام التنوع الثقافي. ولأعضاء جميع الديانات الحق في ممارسة عقيدتهم بدون قيود. وبنفس الطريقة، يجب احترام حقوق الإنسان في الجهود المبذولة لمناهضة الإرهاب.

١٢ - وقال إن مصر تدعم دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية الديمقراطية. وتم اعتماد تعديلات دستورية لتحقيق التوازن بين سلطات رئيس الجمهورية والحكومة، مع زيادة المسؤولية الإشرافية للبرلمان. واتُخذت تدابير لتعزيز

الهيئة القضائية. وأُلغيت محاكم أمن الدولة بالإضافة إلى أحكام السجن التي تتضمن أشغالاً شاقة. ويجري النظر في قانون مكافحة الإرهاب ليحل محل قانون الطوارئ. وتم حجز حصة للمرأة في مقاعد البرلمان، التي نشطت كثيراً في الحياة العامة. كما تم إنشاء مجلس وطني لحقوق الإنسان ولجنة برلمانية لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن مصر تترقب الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٠.

١٣ - **السيدة فليشكو** (بيلاروس): قالت إن بلدها ملتزم بشدة بقيم أساسية كالحرية والعدالة ورفاه الإنسان والكرامة والضمانات الاجتماعية والقضاء على الفقر، ويتبع سياسات لتحقيقها على الصعيدين الوطني والدولي. ويحبذ دائماً نهجاً غير تصادمي إزاء حقوق الإنسان ويدين الانتهاكات من أي نوع. وأضافت أن مسألة مراعاة معايير حقوق الإنسان يجب ترسيخها في الجوانب السياسية والاجتماعية والدينية لكل بلد ليتسنى إمكانية حدوث حوار في مناخ من الاحترام المتبادل. ولذلك اقترح وفدها قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦١ المعنون ''تعزيز إجراء حوار منصف ومحترم على نحو متبادل بشأن حقوق الإنسان''. وأشارت إلى أن لدى الأمم المتحدة آلية فعالة لرصد حقوق الإنسان في جميع البلدان، ورحبت بنتائج آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان. فإضافة إلى تحليل حالة حقوق الإنسان في البلدان على أساس الحوار البنَّاء والمحترم على نحو متبادل، فإنها شجعت الحكومات على العمل من أجل إدخال تحسينات على أجهزتها الوطنية لحماية حقوق الإنسان واتخاذ نهج مسؤول لحل مشاكل حقوق الإنسان. ومن المهم الحفاظ على جوّ من الثقة والتعاون في إطار الاستعراض.

١٤ - وأضافت قائلة إن دور المقرر الخاص المعني بالمسائل المواضيعية التابع لمجلس حقوق الإنسان تطوير تعاون بنَّاء بين جهاز حماية حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والدول الأعضاء. وفي هذا السياق، حظيت حكومة بيلاروس في أيار/مايو ٢٠٠٩ بزيارة من المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. وتعتزم بيلاروس تقوية تعاونها مع أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة الآخرين التابعين لمجلس حقوق الإنسان. كما بدأت في حوار بنَّاء مع الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان: وقد استُكمل تواً مشروع معنون ''تطبيق أوسع نطاقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في إدارة العدالة في بيلاروس''، أُجري بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١٥ - **السيدة جول** (النرويج): قالت إن المساواة بين الجنسين لا تزال موضع إنكار في أنحاء كثيرة من العالم. أما تمكين المرأة، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو والازدهار، فإنه يعتمد على اتباع سياسات منهجية. وأصبح العنف الجنسي مؤخراً جريمة حرب يعاقب عليها وجريمة ضد الإنسانية، بل وأحياناً عملاً من أعمال الإبادة الجماعية. وطالبت بضرورة أن يواصل المجتمع الدولي مكافحة الاغتصاب والاعتداء الجنسي وختان الإناث وما يسمى بجرائم الشرف والعنف المترلي. وأشارت إلى أنه سيكون للحماية القانونية تأثير قليل في حالة افتقار الضحايا إلى الوسائل اللازمة لالتماس العدالة أو فشل أولئك المسؤولون عن إنفاذ القانون في اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، فإن القوانين التي تقيّد حرية تنقّل المرأة وحرمانها من الملكية والميراث تعرّض المرأة لخطر إساءة المعاملة.

١٦ - ومضت قائلة إن تمكين المرأة أولوية عليا لحكومتها. وقدمت حكومات عديدة التزامات بشأن هذا الموضوع في سياق آلية الاستعراض الدوري الشامل. أما تقرير النرويج الوطني، الذي سيتم فحصه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فإنه يتبنى نظرة انتقادية ذاتية إزاء تحديات كالعنف المترلي والمساواة بين الجنسين.

١٧ - وقالت إن حرية التعبير هي حجر الزاوية في الديمقراطية، حتى في أكثر المجتمعات تنوعاً. أما المناقشة المقيدة بذريعة الحساسية الثقافية، فإنها لن تساعد المجتمعات المهمَّشة.

١٨ - وأضافت قائلة إن المدافعين عن حقوق الإنسان يقومون بدور حيوي ويستحقون أقوى أنواع الدعم. والنرويج مترعجة بسبب ارتفاع أعداد الأشخاص المشردين داخلياً على نحو مثير للقلق، وهي ترحب باعتماد الاتحاد الأفريقي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر اتفاقية حماية الأشخاص المشردين داخلياً ومساعدتهم.

١٩ - وقالت إنه ما من بلد يخلو من انتهاكات حقوق الإنسان. ولدعم مشروعية الإطار الشامل، ينبغي أن يفكر كل بلد بصورة انتقادية في سجله الخاص ويصغى إلى الانتقاد البنَّاء.

٢٠ - **السيدة دنلوب** (البرازيل): قالت إن تحديات كالأزمة الاقتصادية والمالية الحالية تعوق التمتع بحقوق الإنسان. ويجب ألا تنسى اللجنة أن حقوق الإنسان هي محور تركيز جهودها. ومن ثم ينبغي مواصلة عملها دون تمييز أو تفرقة من أي نوع، ويجب أن يقود إلى نتائج ملموسة. وليس هناك أي تسلسل هرمي لحقوق الإنسان، فهي عامة وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة.

٢١ - وأردفت قائلة إن الحوار، والتفاوض والتعاون وسائل مفيدة لضمان المشاركة. ولمجلس حقوق الإنسان دور أساسي للقيام بذلك: فهو يمثل جميع دوله الأعضاء، مع اختلاف رؤاهم وتجاربهم. وقراراته ومقرراته مرجع لعمل اللجنة.

٢٢ - وأشارت إلى أن مجلس حقوق الإنسان بيَّن أنه يستطيع فتح حوار بين جميع الدول الأعضاء من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي ينبغي تحسينها وتقويتها في الاستعراض المؤسسي القادم. وأعربت عن تقديرها للفرصة المتاحة لإجراء حوار تفاعلي مشترك مع أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة ومع رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان والأفرقة العاملة. وأضافت أن البرازيل دأبت منذ عام ٢٠٠١ على تقديم دعوة دائمة إلى جميع أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة لزيارة البلد.

٢٣ - تولى السيد بينك (لاتفيا)، الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٤ - **السيد أورنيوس** (السويد)، تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبَلَدَان المرشحان كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والارتباط ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أيسلندا، فقال إن الجمعية العامة لا تستطيع أن تظل صامتة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، التي تقتضي عملاً جماعياً. وطبقاً لمفهوم المسؤولية عن الحماية، كما حدده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تتحمل كل دولة مسؤولية حماية سكانها المدنيين من الأعمال الوحشية الجماعية.

٢٥ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرغب في مناقشة تلك الحالات في حوار صريح ومفتوح مع الدول المعنية، وسيواصل التماس الحصول على دعم واسع وإقليمي في الجمعية العامة. ولهذا الغرض سيقدم الاتحاد الأوروبي مشاريع قرارات بشأن حالات حقوق الإنسان في بورما/ميانمار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأشار إلى أنه لم تتحسن حالة حقوق الإنسان الفظيعة في بورما/ميانمار.

٢٦ - **السيد آي** (ميانمار)، تحدث في نقطة نظام، فقال إن رئيس اللجنة قد ذكَّر في مناسبتين سابقتين الممثلين باستخدام الاسم الرسمي لميانمار. وسأل الرئيس إن يطلب إلى ممثل السويد أن يفعل نفس الشيء.

٢٧ - **الرئيس:** ذكَّر جميع الوفود باستخدام الأسماء الرسمية للبلدان، بما في ذلك الأشكال الوصفية، عند الإشارة إلى الدول الأعضاء.

٢٨ - **السيد أورنيوس** (السويد): قال إن سكان ميانمار ما زالوا مقيدين بشدة في حريتهم في التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات. واعتقالات المنشقين مستمرة. ولا يزال هناك أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص رهن الاحتجاز، ولم يتم الإفراج إلا عن عدد قليل نتيجة قرارات العفو في مطلع هذا العام. ويعاني أعضاء الأقليات من التمييز والسخرة ومن أشكال أخرى لسوء المعاملة. ومحاكمة دو أونغ سانغ سو كي غير مبررة. وقد حث الاتحاد الأوروبي السلطات على الإفراج عنها وعن جميع السجناء السياسيين الآخرين، الذين تعتبر مشاركتهم في العملية السياسية بالكامل شرطاً ضرورياً ليصبح لانتخابات عام ٢٠١٠ مصداقيتها. وطالب بضرورة أن تتعاون السلطات مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا سيما المقرر الخاص.

٢٩ - وأشار إلى أنه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت تقع انتهاكات جسيمة ومنتظمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد دعا الاتحاد الأوروبي السلطات الكورية الشمالية إلى التعاون مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المقرر الخاص. كما أن العقاب الموقَّع على الكوريين الشماليين الذين حاولوا مغادرة البلد لا يزال يثير القلق بشأن حالة اللاجئين الكوريين الشماليين. وناشد جميع البلدان أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون المتعلق باللاجئين.

٣٠ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، تحدث في نقطة نظام، فقال إنه مما يثير الدهشة والإحباط أن ممثل السويد، وهو سفير، لا يعرف فيما يبدو اسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أشار إليها ثلاث مرات باسم كوريا الشمالية. وسأل رئيس اللجنة أن يطلب من الوفود استخدام الاسم الرسمي لبلده.

٣١ - **الرئيس:** ذكَّر جميع الوفود باستخدام الأسماء الرسمية للبلدان، بما في ذلك الأشكال الوصفية، عند الإشارة إلى الدول الأعضاء.

٣٢ - **السيد أورنيوس** (السويد): قال إن انتهاكات متزايدة ومنتظمة لحقوق الإنسان لا تزال تقع في دارفور. ويحث الاتحاد الأوروبي حكومة السودان على تقديم أولئك المسؤولين عنها إلى المحاكمة والتعاون بالكامل مع المحكمة الجنائية الدولية. وأضاف أنه في أماكن أخرى من البلد، استمر قمع المدافعين عن حقوق الإنسان. ولا تزال تطبق عقوبة الإعدام، بما في ذلك على القُصَّر. وبينما يحيط الاتحاد الأوروبي علماً بقرار فع الرقابة على الصحف، فإنه يشجع الحكومة على العمل من أجل تهيئة بيئة مواتية للانتخابات في عام ٢٠١٠. وينبغي أن تزيل السلطات القيود المفروضة على حرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات. ويدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة في جنوب السودان إلى حماية سكانها من هجمات الميليشيات القبلية وجيش الرب للمقاومة.

٣٣ - وقال إن لدى الحكومة الشاملة الجديدة في زمبابوي فرصة لإعادة البلد إلى الديمقراطية. غير أن الاتحاد الأوروبي قلق إزاء تقارير عن الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والافتقار إلى حرية التعبير. كما أن المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والمدرسين، والمحامين، والمزارعين، وعمال مناجم الماس يعانون جميعاً من التهديدات والترويع. واتُخذت تدابير قانونية غير مبررة ضد أعضاء البرلمان. ويدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة الشاملة إلى إجراء إصلاح لوسائط الإعلام وضمان حرية الاجتماع والتعبير وإنهاء جميع أشكال التعذيب والاحتجاز المنفرد.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يدين العنف الذي أعقب الانتخابات في جمهورية إيران الإسلامية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد انزعج بشدة لارتفاع عدد

الاعتقالات واحتمال استخدام التعذيب والقوة المفرطة، ومن ثم فإن الاتحاد يدعو إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. وأشار إلى أن الحق في العملية الواجبة وفي حرية التعبير والاجتماع مكفولان بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد أكدت مصادر رسمية أنه حُكم بالإعدام على ثلاثة أشخاص في محاكمات جماعية. كما يستمر عدد كبير من عمليات الإعدام، بما في ذلك إعدام القُصَّر. ولا تزال حالة أعضاء عقيدة البهائيين والأقليات الدينية الأخرى خطيرة.

٣٥ - وأشار إلى أنه في سري لانكا هناك تقارير عن اعتقالات وعمليات احتجاز تعسفية وافتقار إلى حرية التعبير وترويع للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إجراء تحقيق مستقل وموثوق به في تلك المزاعم. وأضاف أنه يجب على الفور منح الأشخاص المشردين حرية التنقل. وينبغي نقل مخيماتهم إلى السيطرة المدنية، مع إتاحة الوصول دون عائق للأمم المتحدة ووكالات المعونة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة العمل مع حكومة سري لانكا في سبيل عملية مصالحة سياسية شاملة.

٣٦ - وفي بيلاروس، ما زال يجري ترويع ممثلي المجتمع المدني والمثليين والسحاقيات ومشتهي الجنس ومغايري الهوية الجنسية. وما زال الاتحاد الأوروبي قلقاً إزاء القوانين التقييدية لوسائط الإعلام الصادرة عام ٢٠٠٨ ويدعو الحكومة لرفع جميع القيود على حرية التعبير. كما يأسف الاتحاد الأوروبي لاستمرار عقوبة الإعدام في بيلاروس.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يدعو السلطات في أوزبكستان إلى إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الضمير؛ والسماح دون عائق لوصول المنظمات غير الحكومية إلى البلد؛ والتعاون التام مع المقررين الخاصين للأمم المتحدة؛ وضمان حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام؛ وتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بعمالة الطفل التي صدَّقت عليها. وفي الوقت نفسه، فإن القرار الصادر في عام ٢٠٠٨ بإلغاء عقوبة الإعدام في أوزبكستان قرار إيجابي.

٣٨ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي قلق إزاء أوجه النقص المتبقية في حقوق الإنسان في أفغانستان. ويجب على السلطات ضمان تمتع المرأة بالكامل بحقوق الإنسان وأيضاً الأقلية الشيعية في هذا البلد، كلاهما بصورة عملية وإلغاء النصوص القانونية التمييزية.

٣٩ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعو حكومة باكستان إلى أن تضمن بالكامل الحقوق الأساسية لجميع المواطنين طبقاً للدستور والمعايير الدولية. وحقوق الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والأقليات بحاجة إلى حماية خاصة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي قلق إزاء الهجمات الأخيرة على أعضاء المجتمع المسيحي في البنجاب، ويحث السلطات على سرعة تقديم أولئك المسؤولين عنها إلى المحاكمة. ويجب أن تفي باكستان بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

٤٠ - ومضى قائلاً إن حقوق الإنسان مرفوضة باستمرار في كوبا. ويجدد الاتحاد الأوروبي نداءه للسلطات بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ورفع القيود عن حرية التعبير وتكوين الجمعيات. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالحقيقة القائلة بأن كوبا وقَّعت في عام ٢٠٠٨ على صكوك حقوق الإنسان الأساسية المنشأة في عام ١٩٦٦. ويدعو السلطات الكوبية إلى التصديق على تلك العهود دون أي تحفظات تناقض روح تلك العهود والقصد منها، وإبقاء أية إعلانات وتحفظات عند أدنى حد، والاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب العهود.

٤١ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤكد قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في هندوراس منذ إقصاء الرئيس زلايا من منصبه في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بما في ذلك القيود على حرية الصحافة وتشكيل الجمعيات والاحتجازات التعسفية، والتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. ويدعو الاتحاد جميع الأطراف للعمل من أجل حل سريع وسلمي للأزمة من خلال التفاوض وعودة الدستورية الديمقراطية.

٤٢ - وأشار إلى أنه على الرغم من بعض التقدم في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هناك أوجه قصور خطيرة في حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. فالاستخدام الواسع النطاق لعقوبة الإعدام يثير قلقاً خاصاً. ويدعو الاتحاد الأوروبي السلطات هناك إلى السماح للمرأة بالتصويت في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٠؛ وإزالة القيود على حرية التعبير والاجتماع وتشكيل الجمعيات؛ وضمان حرية العبادة أو العقيدة.

٤٣ - وقال إن المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام دون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو تعسفية قد أبلغ عن استمرار العنف بين الجيش والجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسرد تقريران أخيران للمفوض السامي لحقوق الإنسان بالتفصيل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بزيارات إضافية لهذا البلد من جانب المقررين الخاصين ويدعو السلطات إلى محاربة الإفلات من العقاب.

٤٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يدين قمع المظاهرات السياسية في كوناكري، غينيا، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، التي تضمنت أعمال عنف وحشية دون تمييز وعنفاً جنسياً ضد النساء. ويجب على السلطات أن تجري على الفور تحقيقات مستفيضة وأن تتعاون مع البعثة بقيادة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة وأيضاً مع لجنة الأمم المتحدة القادمة للتحقيق في هذا الشأن. كما يجب أن تسمح السلطات على الفور بعودة الديمقراطية والنظام الدستوري.

٤٥ - وأشار إلى استمرار تآكل المجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية في فيجي. فقد تم إلغاء الدستور وطرد الهيئة القضائية، ولا يجري دعم الحقوق الرئيسية. ومن ثم يدعو الاتحاد الأوروبي القيادة هناك إلى اتخاذ تدابير عاجلة لاستعادة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وإحراز تقدم سريع نحو إجراء الانتخابات.

٤٦ - **السيد علي** (ماليزيا)، تحدث بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (أسيان)، فقال إن مؤتمر القمة الخامس عشر للرابطة، المعقود في شا - آم هوا هين، تايلند، افتتح في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أعمال اللجنة الحكومية الدولية للأسيان المعنية بحقوق الإنسان. وهذه اللجنة مَعلم في عملية بناء المجتمع؛ وأعرب عن امتنانه لليابان لما قدمته من دعم. وأضاف أن اللجنة أُنشئت عملاً بالفصل ١٤ من ميثاق الأسيان الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتشمل مقاصده تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعوب الأسيان وحمايتهما، ودعم حق تلك الشعوب في أن تعيش في سلام وكرامة وازدهار.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن اللجنة ستعزز حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مع الأخذ في الاعتبار التوازن بين الحقوق والمسؤوليات، ومراعاة الخصائص الوطنية والإقليمية والاحترام المتبادل لمختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية. وعند قيامها بذلك، فإنها تتمم الجهود الوطنية والدولية وتدعم المعايير الدولية.

٤٨ - وأشار إلى أن اللجنة تدرك الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، والترابط فيما بينها وكذلك الموضوعية وعدم الانتقائية وتجنب المعايير المزدوجة

والتسييس. كما تدرك أن المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الدول الأعضاء، وسوف تتبع نهجاً بناءً وغير تصادمي. وتترقب الأسيان إنشاء لجنة معنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها في مؤتمر قمتها السادسة عشر في عام ٢٠١٠.

٤٩ - **السيد بوزنر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه عند مناقشة حقوق الإنسان في اللجنة وداخل مجلس حقوق الإنسان، تسترشد حكومته بالأمانة في سرد الحقيقة والالتزام بالمشاركة القائمة على المبادئ والرغبة في تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان باستقامة. ومن ثم لن تتجاهل الولايات المتحدة الإساءات الخطيرة لحقوق الإنسان بما فيها تلك المرتكبة على أرضها. أما القرارات القطرية، فإنها وسيلة واحدة للحكومات لإظهار الإرادة الجماعية. فهي تفسح المجال للمدافعين عن حقوق الإنسان للقيام بعملهم وتتيح آليات للرصد وتقديم التوصيات.

٥٠ - وأضاف قائلاً إنه وقعت إساءات متواصلة لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. واستهدف القمع السياسي الأقليات الدينية والإثنية والنساء ومنظمي نقابات العمال والناشطين من الطلبة والصحفيين وغيرهم. وتمت مواجهة الاحتجاجات بعد انتخابات عام ٢٠٠٨ بالعنف والترويع والاعتقالات بدون اتخاذ الإجراء المناسب، والاعترافات الجبرية. أما الحكم الصادر بحق العالمة الإيرانية - الأمريكية كيان طاجباخش فإنه يبيِّن فشل هذا البلد في دعم الضمانات الواردة في دستورها وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وأضاف أن بورما لا تزال واحدة من أشد البلدان قمعاً في العالم.

٥١ - **الرئيس:** ذكَّر جميع الوفود باستخدام الأسماء الرسمية للبلدان عند الإشارة إلى الدول الأعضاء.

٥٢ - **السيد بوزنر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الحكومة العسكرية في ذلك البلد تحرِّم وجود صحافة حرة وقضاء مستقل وتقيّد المجتمع المدني. وغالباً ما تخضع جماعات الأقلية الإثنية للتعذيب والسخرة والترحيل. وقد حُكم مؤخراً على دو أونغ سانغ سو كي بقضاء ١٨ شهراً إضافية رهن الاعتقال المترلي. وما زال شعب كوريا الشمالية يعاني من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

٥٣ - **الرئيس:** ذكَّر جميع الوفود باستخدام الأسماء الرسمية للبلدان عند الإشارة إلى الدول الأعضاء.

٥٤ - **السيد بوزنر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الحكومة هناك حرمت مواطنيها من الحريات الأساسية وسعت للتحكم في جميع المعلومات. ويقدّر المنشقون أن مئات الأشخاص محجوزون في مخيمات سجون قاسية. وهناك تقارير مستمرة عن السخرة والإجهاض بالإكراه والإعدامات العلنية دون محاكمة واجبة. وحث الجمعية العامة على إصدار قرارات قوية بشأن جميع البلدان الثلاثة التي أشار إليها.

٥٥ - ومضى قائلاً إنه ليتسنى تعزيز المشاركة القائمة على المبدأ، تلتزم الولايات المتحدة بالتماس نُهُج تعاونية قدر الإمكان. ومن المشجع أن دُولاً كهايتي وكمبوديا والصومال تعمل بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان بشأن قرارات تصدر بتوافق الآراء. ودعا جميع الدول إلى دعم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأشار إلى أنه حتى عندما يتناول هذا المكتب أوجه القصور في الولايات المتحدة، فإن الأخيرة لا تزال أكبر مانحيه. وأضاف أنه لتضييق شُقة الخلاف، عملت حكومته مع مصر فيما يتعلق بقرار لمجلس حقوق الإنسان بشأن حرية التعبير اعتمده المجلس بدون تصويت.

٥٦ - وقال إنه سعياً لتطبيق المعايير الدولية باستقامة، ترمي الولايات المتحدة لأن تضرب المثل بنفسها. ولذلك قرر

الرئيس أوباما إنهاء التحقيقات المهينة وإغلاق مرفق الاحتجاز في غوانتانامو، ومراجعة سياسات الاحتجاز.

٥٧ - وأشار إلى أن الحريات الدينية لا تزال تواجه تحديات في بلدان كثيرة. وتعمل حكومته مع حكومات أخرى ومع المجتمع المدني لضمان احترام الحق في الإيمان وعدم الإيمان. وفي الوقت نفسه، يساور حكومته القلق إزاء مفهوم تشويه الأديان، الذي استُخدم لتجريم التعبير المشروع. وبدلاً من حظر الخطاب المهين، ينبغي أن تستحدث الحكومات سُبُل علاج قانونية فعالة للتصدي لأفعال التمييز. ويمكن للسياسات في مجال التعليم والحوار المشترك بين الثقافات المساعدة على مكافحة الكراهية وتعزيز التسامح.

٥٨ - **السيدة انغوين كام لينه** (فييت نام): قالت إن حكومة فييت نام ظلت دائماً ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فالحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية هامة بالتساوي وينبغي تنفيذها على نحو شامل. وحقوق الإنسان عالمية أساساً، لكن يمكن تعزيزها بفعالية بالغة بمراعاة القيم المحلية والأحوال التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المحددة.

٥٩ - وأردفت قائلة إن حكومتها عدلت في السنوات الأخيرة الدستور وسنَّت عشرات القوانين الجديدة من أجل بناء دولة اشتراكية قائمة على أساس سيادة القانون. كما نفذت استراتيجيات لتشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والإصلاح التشريعي والقضائي. كما رفعت سلسلة من التدابير المعايير المعيشية وعززت المشاركة السياسية ودعمت الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية. وزاد معدل دخل الفرد من أقل من ٢٠٠ دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١ ٠٢٤ دولار في عام ٢٠٠٨، بينما انخفضت معدلات الفقر من ٥٨,١ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٤,٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. كما ضمنت فييت نام الحق في الغذاء وأنجزت هدف الحد من الفقر ضمن الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد. وتم وضع سياسات محددة لحماية النساء والأطفال وأعضاء الأقليات الإثنية والأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأشخاص المعاقين، بما في ذلك ضحايا الألغام الأرضية وإيجنت أورانج (Agent Orange).

٦٠ - وقالت إن فييت نام طرف في معظم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، وصدَّقت على ١٧ اتفاقية لمنظمة العمل الدولية. وأضافت أن بلدها يدعم مجلس حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وتم تقديم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩. كما تشارك فييت نام في عدد من المبادرات الإقليمية والثنائية المتعلقة بحقوق الإنسان. وما من بلد لديه سجل كامل، فقد خرجت فييت نام من حرب مدمرة منذ ٣٤ عاماً فقط. ومع ذلك، كان التقدم الذي أحرزه هذا البلد رائعاً.

٦١ - **السيد تان إنغ تات** (سنغافورة): قال إن التقدم بشأن حقوق الإنسان يقتضي الاستيعاب والفهم؛ ولا يمكن استبعاد الرغبة في التنوع بين أعضاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن التنوع ليس دفاعاً عن انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنه لا ينبغي التغاضي عنه ببساطة. ومن ثم فإن نهجاً من منطلق التواضع والاستيعاب أكثر عوناً من لغة الشقاق والخلاف. ولما كان لكل بلد سياقه التاريخي والثقافي الفريد، فإن الأفكار العامة المتعلقة بحقوق الإنسان هي أيضاً مختلفة. وحتى داخل بلد معلوم، تختلف الآراء بشأن مسائل كحقوق الجنين، أو معاملة العمال المهاجرين، على سبيل المثال.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن التنمية الاقتصادية، وهي أساس ضروري للنهوض بالكرامة الإنسانية، تعتمد على النظام والاستقرار. ولا بد أن تتوازن الحقوق مع المسؤوليات، ولا بد أن تكون حقوق المجتمع هامة كحقوق الفرد.

كما ينبغي أن تقرر كل دولة هذا التوازن طبقاً لمستوى التنمية فيها. وبينما تمضي سنغافورة في مسارها الخاص بها، فإنها لن تسعى إلى فرض آرائها على الآخرين. وينبغي أن ترمي اللجنة للعمل من أجل رفاه البشرية، وليس لتسجيل نقاط موضع جدال وأي نهج عملي لحقوق الإنسان يجب أن يُبنى على أرضية مشتركة، لكن ينبغي أن تتفق البلدان على ألا تختلف عند الضرورة.

٦٣ - **السيدة بيريز ألفاريز** (كوبا): قالت إنه لا يمكن بناء المستقبل إلا على أساس التعاون المخلص والاحترام المتبادل، وفي ظل الأزمة الاقتصادية، يأمل وفدها في أن تقوم مناقشات اللجنة على أساس هذين المبدأين. ومع ذلك، ما زالت عواصم معينة في نصف العالم الشمالي تنظر إلى الجنوب باحتقار وغطرسة. والبيان الذي أدلى به ممثل السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي مَثَل ينطبق على هذه الحالة. وينبغي أن يكون مبدأ تقرير المصير حجر الزاوية في الإجراءات الدولية. وتنوّع الثقافات والنُهج والنظم السياسية والاقتصادية مصدر قيّم. وأية محاولة لإخضاع ذلك التنوّع ليتطابق مع النماذج المستحدثة في الشمال، مركز العاصمة عبر الوطنية، ظلم فادح.

٦٤ - ومضت قائلة إن دُولاً كثيرة في الشمال تتصرف كما لو أن مسألة حقوق الإنسان وُجدت لتخدم مصالحها. ولقد استمعت اللجنة إلى بيانات أحادية وانتقائية وافترائية، دافعها النهم السياسي - كما لو أن أي شخص قد سأل تلك الدول نصيحتها. ودول الجنوب دائماً تحت الاتهام ولكنها لن تقف مكتوفة الأيدي. وسوف يتخذ الجنوب موقفاً وسيدين بقوة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت عليه منذ قرون عديدة.

٦٥ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي توّاق لغزواته التاريخية ورسالته المفترضة في تحقيق التحضّر. فقد وضع بلداناً في القائمة، من بينها كوبا، ضمن ممتلكاته الاستعمارية السابقة، التي أُخضعت لسياسات الاستيعاب عنوة. ويعاني المهاجرون إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من العنف وبطش الأحزاب الفاشية وكراهية الأجانب. واستغلت وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة كثيراً من بلدان الاتحاد الأوروبي كبلدان عبور لتسليم الهاربين وتعذيبهم. أما الدول التي أخذت العالم للسقوط في أسوأ أزماته المالية الدولية، والمسؤولة عن نقص التنمية المزمن والهيكلي، فإنه من العسير أن تصبح في وضع يسمح لها بأن تعظ الآخرين.

٦٦ - وأشارت إلى أن الاتهامات الموجهة ضد كوبا افترائية وزائفة تماماً. أما الأفراد المذكورين فإنهم عملاء لقوى أجنبية. وسعياً وراء تقويض نظام البلد المنتخب والدستوري، فإنهم انتهكوا حق الشعب الكوبي في تقرير المصير. وأضافت أنه لا ينبغي أن تسامح اللجنة هذا النفاق والتلاعب ولا ينبغي أن تقبل الإساءة الموجهة إلى مجلس حقوق الإنسان. فهناك أكاذيب أكثر من اللازم. وبدلاً من ذلك، يجب على اللجنة أن تدافع عن التعاون الحقيقي والحوار القائم على أساس الاحترام المتبادل والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية.

٦٧ - **السيد ممدوحي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التنوع الثقافي، وحقوق الإنسان والتعاون الدولي أفكار متكررة على جدول الأعمال الدولي. وتعزز العولمة تفاعل الثقافات المختلفة، لكنها تبرز أيضاً الخلافات بين الثقافات، مما يؤدي إلى مواجهة بين الثقافات تهدد التضامن والتعاون الدوليين. وأعرب عن الأسف للمحاولات التي يقوم بها البعض، اقتناعاً منهم بسيادة آرائهم السياسية والثقافية، لفرض تلك الآراء على الآخرين. وفي مجال حقوق الإنسان، أدى هذا النمط من التفكير إلى الانتقائية في تطبيق صكوك حقوق الإنسان.

٦٨ - وقال إن على المجتمع الدولي معالجة تلك الحالة بمواجهة مثل هذه التحديات بطريقة بنَّاءة بغية تضييق شُقة الخلافات. وأضاف أن حركة عدم الانحياز، الفريدة في تنوعها الثقافي والاقتصادي والسياسي تستطيع القيام بهذه المهمة والمساعدة على إرساء الأُسس اللازمة لإنشاء نظام عالمي شامل. وفي هذا السياق، أشار إلى المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي المعقود في طهران في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، حيث اعتمد المشاركون إعلان التنوع الثقافي وبرنامج عمل طهران بشأن مراعاة تعميم منظور حقوق الإنسان في أنشطة الحركة. وأُنشئ في طهران مركز حركة عدم الانحياز ليكون مركز تنسيق من أجل تعزيز التعاون والحوار بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وكذلك مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. وبدعم من وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، اضطلع المركز المذكور بمبادرات بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، من بينها، على سبيل المثال، نشر كتاب حول اجتماع طهران الوزاري؛ وصياغة كتاب عن مواقف الدول الأعضاء بشأن مسألة التنوع الثقافي؛ وإنشاء موقع على الإنترنت يصف أنشطة المركز.

٦٩ - **السيد ماكلاي** (نيوزيلندا): قال إنه منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعلنت الدول الأعضاء بحرية التزامها بتعزيز حقوق الإنسان لشعوبها وحمايتها. وأضاف أن حكومته تواصل العمل لبناء مجتمع حُرّ حقاً وقائم على المساواة، كما رحبت بفرصة المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. أما اللجنة الثالثة، فإن لها بالمثل دور هام للقيام به في إبراز انتهاكات حقوق الإنسان بغية إعطاء الأمل لأولئك الذين يجري انتهاك حقوقهم.

٧٠ - واستنكر الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تفاقم العزلة التي فرضتها على نفسها من حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية لشعبها. وطلب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دعوة الممثل الخاص المعني بحقوق الإنسان في ذلك البلد لزيارتها كخطوة أولى في إقامة حوار مع المجتمع الدولي. وأضاف أن حكومته، مع ذلك، ستواصل تقديم مساعدات إنسانية من خلال وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية دون شروط سياسية.

٧١ - ورحب بإنشاء اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (أسيان). وأضاف أن حكومته تتابع عن كثب حالة حقوق الإنسان الضعيفة في ميانمار. وحث الحكومة هناك على أن تكون انتخابات عام ٢٠١٠ حرة وشفافة وشاملة. وفي هذا السياق، طالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن دو أونغ سانغ سو كي وجميع السجناء السياسيين. وفي حين رحب بدعوة حكومة ميانمار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لزيارتها، أشار إلى أن الوقت قد حان لتحقيق نتائج ملموسة من ذلك الحوار.

٧٢ - وأشار إلى أن حالة حقوق الإنسان الجارية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة تثير قلقاً عميقاً. ودعا إلى زيادة حماية المدنيين، والقيام على الفور بإنهاء جميع أعمال العنف والهجمات الصاروخية وبناء المستوطنات بغية إحياء المفاوضات حول حل لإقامة دولتين. وأضاف أنه ينبغي في الأجل القصير تخفيف القيود على الحدود وعلى الانتقال إلى داخل قطاع غزة للسماح بدخول السلع الأساسية. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن المسائل المثارة في تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة تقتضي دراسة جادة. وطلب إلى جميع الأطراف إجراء تحقيقات على الفور في انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من المسائل التي أدت إلى الحرب في غزة وأثنائها.

٧٣ - وأعرب عن القلق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في إيران عقب الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيه. وأضاف أنه من غير المقبول أن تميز إيران ضد الأقليات الإثنية والدينية وأن تطبق عقوبة الإعدام على القُصَّر. وأشار إلى أن حماية حقوق المرأة أولوية لوفده ودعا إلى التنفيذ التام لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضاف أنه ما زال لدى وفده تحفظات على قانون الأحوال الشخصية للشيعة في أفغانستان على الرغم من التعديلات وحث حكومة أفغانستان على أن تجعل تشريعاتها متفقة مع أحكام الاتفاقية.

٧٤ - وقال إن وفده رحب بحذر باتفاق تقاسم السلطة في زمبابوي بين حركة التغير الديمقراطي وجبهة الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي، لكن يساوره القلق إزاء التقدم البطيء للإصلاح السياسي الشامل. فالحاجة إلى حكومة ملتزمة بالإصلاح السياسي والاقتصادي وحقوق الإنسان وسيادة القانون لم تكن مطلقاً أشد إلحاحاً من الآن.

٧٥ - وأضاف قائلاً إن وفده كصديق دائم لشعب فيجي، قلق بعمق إزاء حالة حقوق الإنسان المتدهورة في هذا البلد، حيث أبطل نظام الحكم العسكري الدستور وعطَّل الحريات الأساسية واستهدف قادة المعارضة وقوض استقلال القضاء بصورة خطيرة. وكرر النداء الموجه من منتدى جزر المحيط الهادئ ورابطة دول جزر المحيط الهادئ بالعودة إلى الحوار مع المجتمع الدولي والدعوة مبكراً إلى انتخابات حرة.

٧٦ - **السيد ديفيد** (الفلبين): قال إن احترام حقوق الإنسان راسخ في دستور الفلبين. كما أن الأمر الإداري رقم ٢٤٩ الصادر عن الحكومة، والمشار إليه عموماً بجدول أعمال حقوق الإنسان ٢٤٩، يوجه مكاتب الحكومة ووكالاتها لتعزيز البُعد المتعلق بحقوق الإنسان في عملها. وأدى التركيز المتجدد على حقوق الإنسان إلى صياغة خطة العمل الوطنية الثانية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، التي ستدعم اتساق الأهداف الإنمائية مع التزامات حقوق الإنسان ومراعاة تعميم منظور حقوق الإنسان في جميع السياسات والبرامج والمشاريع الحكومية لجعل حقوق الإنسان ركيزة أساسية للحكم الرشيد. وعلاوة على ذلك، سيتم إنشاء مراكز لتعليم حقوق الإنسان في جميع أرجاء البلد لتحسين برامج تعليم حقوق الإنسان الحالية في المدارس.

٧٧ - وأشار إلى أن حكومته تأخذ بجدية بالغة التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة أعمال القتل لأسباب سياسية، وقد أنشأت وكالات للتحقيق الفوري والمقاضاة عن أية ادعاءات في هذا الشأن. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٦ أنشأت الحكومة لجنة مستقلة للنظر في مقتل صحفيين وناشطين سياسيين؛ وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، أنشأت وزارة الداخلية والحكومة المحلية قوة عمل للتحقيق في مزاعم مقتل صحفيين وناشطين سياسيين؛ وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أنشأت القوات المسلحة مكتباً للتحقيق في حالات انتهاك حقوق الإنسان المتورط فيها أفراد عسكريون. كما عيَّنت المحكمة العليا بالمثل محاكم خاصة لمحاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات.

٧٨ - وقال إن التحقيقات والمحاكمات المضطلع بها من جانب تلك الآليات في مراحل مختلفة من الحسم. وتم تأويل تواضع معدل الإدانة على أنه قصور في نظام العدالة لهذا البلد، لكنه دليل على تمسك حكومته بسيادة القانون وبالإجراءات الواجبة والرغبة في تجنب التسرع في الحكم وحماية الحقوق الأساسية للمتهمين، والشهود والشاكين. فالمهم عدم معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بارتكاب انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن حكومته تعمل بالتعاون مع اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان لإنشاء قاعدة بيانات موثوق بها بشأن جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان.

٧٩ - وأضاف قائلاً إن ضمان التمتع بحقوق الإنسان في أوقات الرخاء والسلام إنجاز محمود، لكن الاختبار الحقيقي هو حماية حقوق الإنسان في ظروف عسيرة كالنزاع والفقر. وحتى في سياق النزاعات الداخلية وجهود مكافحة الإرهاب والفقر ونقص التنمية في أجزاء كثيرة من البلد، واصلت حكومته احترام حقوق الإنسان.

٨٠ - وأردف قائلاً إنه عندما طرحت الفلبين اسمها لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان، تعهدت حكومته بأن تكون نموذجاً جيداً من حيث امتثالها لالتزامات حقوق الإنسان. وطبقاً لذلك، تبذل حكومته جهوداً جادة لتلبية احتياجات الإبلاغ بموجب هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وقدمت خمسة تقارير لهيئات المعاهدات في العام الماضي.

٨١ - ولدى تناول مسألة حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، التي يوليها وفده أهمية كبيرة، قال إن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩ أكد أن المخاوف حول قيام العمال المهاجرين بأعمال أقل أجراً من السكان المحلين أو تشكيلهم عبئاً زائداً على الخدمات العامة، مُبالغ فيها عموماً. ومعالجة مثل هذه المخاوف خطوة ضرورية لتعزيز احترام حقوق الإنسان للمهاجرين.

٨٢ - وأشار إلى أن التقرير اقترح توسيع نطاق حرية الأشخاص بدلاً من تقييد تنقلاتهم أو التحكم فيها. وهذا من شأنه أن يكون إسهاماً قيّماً في تعظيم مساهمات الهجرة في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. والمعاملة المنصفة للمهاجرين ليست مجرد مسألة عدالة، بل تزيد أيضاً من المزايا التي تعود على المجتمعات في بلدان المقصد. ومن ثم ينبغي أن تكرس اللجنة مزيداً من الاهتمام بمدى تأثير الأفكار الخاطئة المتعلقة بالعمال المهاجرين على احترام حقوقهم.

٨٣ - **السيد علي** (ماليزيا): أكد التزام وفده بمختلف حقوق الإنسان بالكامل وشدد على ضرورة تنفيذ حقوق الإنسان بطريقة نزيهة ومتساوية مع الاحترام التام للظروف الوطنية والإقليمية والثقافية. وأشار إلى أن لكل دولة حق غير قابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تدخل. وأضاف أن مناقشة مسائل حقوق الإنسان كالفرق بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة أو عالمية حقوق الإنسان أمر صحي يسهم في تعزيز أعلى معايير حقوق الإنسان.

٨٤ - وقال إنه في عالم تغلب عليه العولمة، تصبح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هامة شأن الحقوق المدنية والسياسية، لا سيما في البلدان النامية. غير أنه في أغلب الأحيان، تتدخل الاعتبارات السياسية وتبدو جهود تعزيز حقوق الإنسان محاولات لفرض آراء على الضعفاء وإضفاء الشرعية على تفسيرات بعينها لحقوق الإنسان لم يتم الاتفاق عليها دولياً.

٨٥ - وأشار إلى أنه فزع من أن بعض البلدان تواصل التقاط واختيار الحقوق التي تود إبرازها أو كيفية التمتع بتلك الحقوق. وأضاف أن حكومته تؤمن بأن حماية حقوق الإنسان مبدأ أساسي وتعمل على تهيئة بيئة يستطيع فيها جميع المواطنين ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جوّ من الاحترام المتبادل والتسامح القائم على توازن ملائم بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع والدولة.

٨٦ - وقال إنه لا يمكن تنفيذ الحقوق المدنية والسياسية تماماً إلا في بيئة ديمقراطية. وطبقاً لذلك، وتمشياً مع مجتمع متعدد الإثنيات ومتعدد الديانات، يكفل دستور ماليزيا الحريات الأساسية، وهي حقيقة تنعكس في الخطاب السياسي الرنان في البلد والوعي العام بتلك الحقوق. ولذلك فإنه يعبِّر عن قلقه إزاء زيادة ظاهرة الخوف من الإسلام والتحريض على الكراهية العنصرية والدينية ويشجب الاتجاه المتنامي في الدوائر الفكرية والسياسية نحو إضفاء الشرعية على تشويه الدين.

٨٧ - وأضاف قائلاً إن الاحتجاجات ضد تشويه الدين ليست محاولات لانتهاك حُرمة حقوق الإنسان الفردية. ودعا إلى التوازن بين حرية الرأي والتعبير واحترام الأديان. ومن ثم فإنه يرحب بالعمل الذي تضطلع به اللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية لدراسة التداخل بين الدين وأشكال التمييز الأخرى.

٨٨ - وطالب بتقوية التعاون الدولي لتنفيذ حقوق الإنسان لضمان تدعيم الحكومات جميعاً للمعايير الأساسية واحترام حقوق الإنسان. وأشار إلى أنه لدى معالجة حالات حقوق الإنسان، لا ينبغي استهداف بلدان بعينها أو إعطائها مزيداً من التركيز لأسباب تتعلق بذرائع سياسية أو ضغوط سياسية. وأضاف أنه من الواضح زيادة عدم ارتياح دول أعضاء إزاء قرارات بشأن حقوق الإنسان تستهدف بلداناً محددة. ومن ثم فإنه يرحب بالعمل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان، لا سيما آليته للاستعراض الدوري الشامل التي استُقبلت استقبالاً جيداً على وجه العموم وأتاحت محفلاً للمشاركة البنَّاءة مع الدول الأعضاء وللحوار الحقيقي والتعاون بين بلدان قد يكون لها آراءً ونُظماً مختلفة.

٨٩ - وقال إن ماليزيا ستواصل تعزيز جميع حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والمحلي. وهي تستعرض حالياً تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وستصدق قريباً على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات. كما أنها تنظر في الانضمام إلى صكوك أخرى دولية رئيسية في مجال حقوق الإنسان. وعلى الصعيد المحلي، ستعزز دعمها للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومواصلة زيادة الوعي بحقوق الإنسان بين جميع قطاعات الإدارة والمجتمع المدني وتقوية القدرة على تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٩٠ - **السيد بركايا** (إندونيسيا): قال إن آلية مجلس حقوق الإنسان للاستعراض الدوري الشامل برهنت على أنها أداة هامة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وحقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية مترابطة. أما تركيز إندونيسيا على التنمية الاقتصادية بين عام ١٩٧٠ ومنتصف التسعينات، مع إهمال التنمية السياسية، فإنها كانت وصفة لعلاج أزمات مضاعفة؛ لكن تدعو الحاجة إلى تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية.

٩١ - ومضى قائلاً إنه منذ منتصف التسعينات، مكَّن الإصلاح الديمقراطي إندونيسيا من أن تحول نفسها من نظام عال المركزية إلى نظام لامركزي ديمقراطي، مما حقق منافع كبيرة. وبالمثل، أدى الإصلاح إلى تنفيذ استراتيجيات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حيث تم إحراز تقدم كبير. كما أن خطة العمل الوطنية الثالثة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ستعزز خطط عمل حقوق الإنسان على المستوى المحلي وتدعيم تنفيذ الصكوك الدولية ومتابعة توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

٩٢ - وقال إن الوصول إلى العدالة عنصر أساسي لتعزيز حقوق الإنسان على نحو فعال. وأضاف أنه سعيد للإعلان عن البدء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في استراتيجية وطنية للوصول إلى العدالة تركز على ثمان مجالات أولوية: الإصلاح القانوني، والمساعدة القانونية، والحكم المحلي، والأراضي والموارد الطبيعية، والعدالة للنساء، والأطفال والفقراء. وعلى الصعيد الإقليمي، رحب بالقرار الصادر عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (أسيان) بإنشاء لجنة حكومية دولية معنية بحقوق الإنسان. وأضاف أن حكومته أطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ منتدى بالي للديمقراطية لتقاسم التجارب وأفضل الممارسات في تعزيز الديمقراطية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وعلى الصعيد الدولي، تواصل

حكومته حوارها مع غيرها من الدول الأعضاء ومع آليات الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

٩٣ - **السيد هادجيمايكل** (قبرص): أعرب عن دعم وفده لجميع حقوق الإنسان وللمساءلة غير المشروطة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف أن الأمم المتحدة نجحت في تدوين قواعد حقوق الإنسان، لكن من المهم بالمثل ضمان تنفيذ تلك القواعد بطريقة نزيهة وغير تمييزية. وأشار إلى أن جمهورية قبرص، منذ استقلالها، تعتمد بشدة على مبادئ الأمم المتحدة في صون استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وعقب الغزو التركي في عام ١٩٧٤، اعتمدت الأمم المتحدة قرارات مختلفة تعبِّر عن دعم المجتمع الدولي الأدبي والقانوني لجمهورية قبرص.

٩٤ - ومضى قائلاً ومع ذلك، فقد استمر احتلال تركيا لنحو ٣٧ في المائة من أراضي قبرص. وأسفر الغزو التركي عن انتهاكات كثيفة لحقوق الإنسان واستعمار غير قانوني، وتدمير للتراث الثقافي والديني ومصادرة غير قانونية لممتلكات تخص لاجئين من القبارصة اليونانيين ومعاناة أُسر فقدت أقاربها الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً.

٩٥ - وأشار إلى أنه بالإضافة إلى زخم من قرارات الأمم المتحدة، أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مرات عديدة الغزو التركي والاحتلال العسكري وأكدت مسؤولية تركيا عن انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم الخاضع لسيطرتها. كما انتقدت آلية الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان حالة حقوق الإنسان في قبرص التركية المحتلة.

٩٦ - وأضاف قائلاً إن محاولات السلطة القائمة بالاحتلال توطين أعداد كبيرة من المواطنين الأتراك في الإقليم وتغيير التركيبة الديموغرافية للجزيرة عقبة في سبيل تسوية المشكلة القبرصية. كما أن تحويل السكان على هذا النحو إلى منطقة محتلة انتهاك لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب طبقاً لنظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

٩٧ - وقال إنه تم إحراز بعض التقدم في التيقن من مصير الأشخاص المفقودين. وأعرب عن ترحيبه بجهود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، واللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في التعرف على رفات الأشخاص المفقودين وإعادته. غير أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به في ذلك المجال، ودعا تركيا إلى تنفيذ القواعد الدولية المتعلقة بالتحقيق في مصير الأشخاص المفقودين.

٩٨ - واستطرد قائلاً إن انتهاكات حقوق الإنسان في قبرص لا تزال تؤثر على حياة القبارصة اليونانيين والأتراك. وفي العام الماضي، أجرى رئيس جمهورية قبرص وزعيم الإقليم التركي المحتل مفاوضات ترمي إلى حل النزاع بإنشاء اتحاد ثنائيّ المجتمع. وقبرص هي الوطن الأُم المشترك للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك وليست السلطة القائمة بالاحتلال. وأضاف أن هدف حكومته هو إعادة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطني جمهورية قبرص، بصرف النظر عن أصولهم الإثنية.

٩٩ - **السيد بابادودو** (بنن): شدد على أهمية التمتع الفعلي بحقوق الإنسان في الحياة اليومية للناس في كل مكان، وأعرب عن الأسف لتسييس الجهود المبذولة لتنفيذ الحقوق والحريات الأساسية مما يحول دون تمتع شعوب العالم بالكامل بحقوقهم. وأشار إلى التركيز على حقوق الإنسان في تقرير الأمين العام ''في جوّ من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005). وأضاف أنه تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان ردًّا على التصور بأن لجنة حقوق الإنسان السابقة أصبحت مسيسة جداً وغير متوازنة وظيفياً؛ ومن ثم فإنه يستهجن التسييس المتزايد لعمل المجلس.

١٠٠- وأضاف قائلاً إن وفده يدعم دون شرط جهود اللجنة لتعزيز مبدأ تساوي الدول في السيادة وهو عنصر أساسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأعرب عن الأمل في أن يتيح الاستعراض القادم للمجلس الفرصة لتبسيط أساليب عمله وزيادة تحديد ولايته بغية القضاء على التسييس. غير أن ذلك يقتضي أن تعمل الدول الأعضاء بروح من حُسن النية وإظهار الإرادة السياسية اللازمة.

١٠١- وقال إنه ما من دولة تخلو من اللوم بسبب حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالاستثناءات الثقافية والدينية، التي تُثار غالباً. ويجب أن تعترف الدول بتلك الحقيقة بحُسن النية وتتصرف طبقاً لذلك، فهناك بعض شعوب العالم التي ما زالت تعاني من نقص الرعاية الصحية وقلة الموارد وختان الإناث وانتهاكات أخرى لحقوقها؛ ويستمر حرمانها من حقها في الكرامة والمشاركة الكاملة في المجتمع.

١٠٢- وأردف قائلاً إن الوقت قد حان لتزويد الناس في العالم بالوسائل اللازمة لتحسين حياتهم اليومية. ومراعاة لذلك، قدم وفده إلى الجمعية العامة القرار ١٧١/٦٢ بشأن السنة الدولية لمعرفة حقوق الإنسان. فزيادة الوعي بحقوق الإنسان هو الأساس لتنمية المواطنين وتمكينهم. كما أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مرتبط بالتقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان ومشاركة المواطنين بنشاط في عملية حقوق الإنسان. وقد أُنشئت برامج عديدة لتعزيز التوعية بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويجب القيام بالمزيد على مستوى القواعد الشعبية لضمان تمكين كل شخص من المشاركة في إيجاد ثقافة حقوق الإنسان، ولدى القيام بذلك ستأخذ الشعوب مصيرها بأيديها.

بيانات ممارسة لحق الرد

١٠٣- **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، تحدث رداً على ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، فأعرب عن رفضه لانتقادات ذلك الوفد بوصفها منافية للعقل ولا أساس لها من الصحة ودوافعها سياسية. وأضاف أن انتقادات تلك الدولة ترمي إلى التغطية على جرائمها، ومنها على سبيل المثال مسؤولياتها عن تقسيم شبه الجزيرة الكورية ومعاناة أجيال من سكانها. فهي تريد أمركة العالم، ومافتئت لسنوات تهاجم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من البلدان النامية. وتسعى لفرض قيّمها على البلدان النامية، ومن ثم فإنها بذلك تعوق تنمية تلك البلدان. وانتقاداتها بالمثل، ترمي إلى تحويل انتباه المجتمع الدولي عن سجلها في انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها التمييز العنصري والجرائم والشرور الاجتماعية في الداخل والتعذيب والمذابح التي يتعرض لها الأبرياء في الخارج على يد قواتها المسلحة في بلدان كالعراق وأفغانستان. ودعا اللجنة إلى الاضطلاع بمهمتها الأصلية وإظهار الإرادة السياسية في كبح جماح المواقف المتهورة للولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية إزاء البلدان النامية التي لم تسفر إلا عن عدم الثقة والمواجهة.

١٠٤- وأعلن رفضه للاختلاقات في البيان الذي أُلقي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الذي، مثل الولايات المتحدة، يروّج رؤيتها الخاصة لحقوق الإنسان ويسعى لتلطيخ صورة بلده في عيون المجتمع الدولي، ويناور بحقوق الإنسان لممارسة الضغوط وتبرير فرض الجزاءات لتغيير النظام الحاكم والنظام الاجتماعي بالتآمر مع الولايات المتحدة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ينتقد انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن أخرى، لكنه يغض الطرف عن إساءات دوله الأعضاء لحقوق الإنسان، بما في ذلك العدوان المسلح واحتلال دول ذات سيادة ومذابح بحق مواطني بلدان أخرى، وعدم حماية ملتمسي اللجوء والمحتجزين على قائمة المحكوم عليهم بالإعدام والإفلات من العقاب لأولئك المسؤولين عن هذه الانتهاكات وهذا قليل من كثير.

١٠٥- وقال إن اليابان ليس لها أي حق في انتقاد الآخرين عندما تكون مذنبة بالعدوان والاحتلال المسلح واستخدام ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة كورية كرقيق جنسي، وهو أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. ولا ينبغي إدانة مثل هذه الانتهاكات في بعض الحالات والتغاضي عنها أو تبريرها في حالات أخرى. بل يجب تطبيق نفس المعايير على الدول القوية والدول الضعيفة على قدم المساواة. ولا ينبغي التخفي وراء الاعتبارات الجيوبوليتيكية والمصالح الوطنية كذريعة لتعزيز حقوق الإنسان. وحث الاتحاد الأوروبي على تنفيذ سياسة معاملة حالات حقوق الإنسان في البلدان الأخرى بالتساوي، بصرف النظر عن نظامها الوطني أو علاقاتها الثنائية أو مصالحها الوطنية.

١٠٦- **السيد كاتوموي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أشار إلى أنه أحاط علماً بتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (A/64/187)، لكنه قال إن الجزء من التقرير المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي استند إلى معلومات جُمعت بتسرع أثناء زيارة قصيرة دامت أسبوعاً للبعثة، جاء مليئاً بعدم الدقة و لم يعكس بصدق الحالة على أرض الواقع. وفيما يتعلق بمسألة الإفلات من العقاب، فإنه مع الاعتراف بأنه ما زال هناك الكثير مما يستوجب عمله، فإن حكومته أطلقت مؤخراً مبادرة عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد ومكافحة وإنهاء الإفلات من العقاب وبدأت تلك المبادرة تؤتي ثمارها. أما الأشخاص المتهمين بارتكاب أعمال وحشية وعنف جنسي، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة، فإنه يتم بانتظام مقاضاتهم أمام المحاكم على أفعالهم الذميمة. ويجري تجديد السجون لتحسين الأحوال.

١٠٧- وأشار إلى أن حكومته أبدت تعاوناً مثالياً مع المحكمة الجنائية الدولية ومعظم الأشخاص الجاري مقاضاتهم أمام المحكمة قامت حكومته بتسليمهم. أما بشأن حالة السيد جين بوسكو انتانغانا، فإن حكومته بصدد إعادة تأكيد سلطتها في شرق البلد الذي ما زال العنف الجنسي والاغتصاب يُستخدمان كأسلحة حرب وترى حكومته أن لإعادة تأكيد سلطتها الأولوية لصالح شعبها، لكنها لم تتخل عن التزامها بالتعاون مع المحكمة. وأشار إلى أن حكومته وحكومة أوغندا تعملان معاً لإيجاد حل حاسم للمشكلة التي يمثلها جيش الرب للمقاومة بغية القضاء على نفوذه التخريبي.

١٠٨- وانتقل إلى تناول مسألة الحرس الجمهوري، فأكد أن الإصلاح الجاري حالياً في القوات المسلحة والشرطة يحظى بتأييد شركاء حكومته الثنائيين وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي من المدهش فيما يبدو أنها لم تلق تماماً اهتماماً من المقرر الخاص. وأضاف أن حكومته ملتزمة بضمان نجاح ذلك الإصلاح، الذي سيكفل السلام والوحدة الإقليمية والسيادة الوطنية والاستقرار لجمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة أيضاً، من خلال منع المشاكل الأمنية والتوتر والنزاع.

١٠٩- **السيد حسن** (السودان): قال إنه يأسف للانتقاد الذي وجهه مندوب السويد، باسم الاتحاد الأوروبي، إلى السودان. فحالة حقوق الإنسان آخذة في التحسن في السودان، حسب اعتراف مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، الذي أنهى ولاية مقرره الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان. وقد أشاد ذلك القرار بجهود حكومته في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وباعتماد قوانين ملائمة في هذا الصدد. كما اعترفت بالمثل تقارير مختلفة للأمم المتحدة بانخفاض في عدد مناطق النزاع في البلد. وأنشأت حكومته آليات في دارفور لحماية النساء من العنف لا سيما داخل مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً، بالتعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

١١٠- وأعرب عن الدهشة إزاء إشارة الاتحاد الأوروبي إلى إعدام القُصَّر وأعاد إلى الأذهان أنه تم في عام ٢٠٠٨ رفع سن المسؤولية الجنائية إلى ١٨ عاماً، وتم حظر توقيع عقوبة الإعدام على القُصَّر دون سن الثامنة عشر. وأشار أيضاً إلى العفو الرئاسي عن الأطفال الذين جندتهم حركة العدل والمساواة.

١١١- وقال إن المزاعم المتعلقة بالاختطاف ليست صحيحة. فالاتحاد الأوروبي لم يحاول الاتصال بأولئك المسؤولين عن الاختطاف ويعي تماماً ما تبذله حكومته من جهود للتحقيق في اختطاف عمال المعونة. وأشار إلى أن بعض الجماعات المسؤولة عن اختطاف عمال المعونة الدوليين وكذلك قادة بعض جماعات المعارضة يتمركزون في الواقع في بلدان الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن حكومته تدرك مسؤوليتها عن حماية المدنيين ومقاضاة الأطراف المذنبة وتعزيز العدالة. ولهذا الغرض عُززت السلطة القضائية بتعيين قضاة أكفاء، حسبما اعترفت به بلدان أخرى.

١١٢- **السيد ممدوحي** (جمهورية إيران الإسلامية)، رداً على ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وممثل السويد، الذي تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، قال إنه مما يثير الإحباط الاستماع إلى وصف الاتحاد الأوروبي غير العادل والخاطئ للحالة في إيران، الذي لم يأخذ في الحسبان التقدم المحرز دون منازع في حالة حقوق الإنسان في إيران. ومن المؤسف أن تسيء بعض الدول مراراً بما فيها الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا، استخدام نظر اللجنة في بند جدول الأعمال بشأن مسائل حقوق الإنسان، لكي تختص بلداناً نامية محددة بالانتقاد سعياً وراء تحقيق أجندتها السياسية.

١١٣- وأضاف قائلاً إن تلك الدول تصف نفسها بأنها أحد الدعاة العالميين لحقوق الإنسان لكن لا ينبغي لها أن تكون فخورة بسجلها الخاص؛ فهي تغمض العين عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانها في حملة جارية لتوجيه اللوم إلى الآخرين على انتهاكات حقوق الإنسان وتكريس القوالب النمطية. وقد أعربت هيئات دولية، من بينها آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان مراراً عن قلقها إزاء التمييز العنصري وكراهية الإسلام والتمييز ضد الأقليات والمهاجرين والاتجار بالبشر والتمييز ضد المرأة واستخدام التعذيب من جانب الشرطة في دول الاتحاد الأوروبي.

١١٤- وقال إنه بينما تدعي الولايات المتحدة أنها بطلة حقوق الإنسان، تكرر نفس نمط انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز ضد الأقليات والمهاجرين والسكان الأصليين. وقد انتقدت منظمات غير حكومية ذات مصداقية معنية بحقوق الإنسان سوء معاملة السجناء، بما في ذلك استخدام الشرطة كوابح قاسية وأسلحة تاسر للصدمات الكهربائية مما أدى إلى موت زهاء ٣٥٠ شخصاً. وهناك آلاف السجناء يقضون أحكاماً طويلة الأجل في عُزلة داخل سجون شديدة الأمن ترقى فيها الأحوال أحياناً إلى مرتبة المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. كما ارتكبت القوات المسلحة الأمريكية انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين في العراق وأفغانستان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي وقتل الأبرياء غير القانوني، بمن فيهم النساء والأطفال، في أثناء العمليات العسكرية.

١١٥- **السيد تارار** (باكستان)، رداً على ممثل السويد، الذي تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، قال إن حكومة باكستان المنتخبة ديمقراطياً ليست بحاجة إلى دروس تتعلق بحقوق الإنسان من أية دولة أخرى. فحكومته بصدد التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واعتماد مشروع قانون بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان حسب المطلوب في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)؛ وهي تتبع في هذا الصدد إجراءاتها المنشأة ديمقراطياً. وأضاف أن السلطة القضائية في باكستان مستقلة وتحمي حقوق جميع المواطنين الباكستانيين. ولكثير من خبراء حقوق الإنسان

الباكستانيين شُهرة دولية. كما أن لدى باكستان مجتمع مدني مستقل ونشيط جداً إلى جانب قطاع وسائط إعلام حر ونشط.

١١٦- وأضاف قائلاً إنه من المؤسف أن يسلط الاتحاد الأوروبي الضوء على مسائل في العالم النامي في حين يتجاهل انتهاكات لحقوق الإنسان ضد أقلياته، ومن بينهم المسلمين والعرب والروما. كما عجز الاتحاد الأوروبي عن ذكر انتهاكات حقوق الإنسان للمسلمين في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وعلى سبيل المثال في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، والفظائع المرتكبة في قطاع غزة. ومن ثم فإن المعايير المزدوجة الواضحة والانتقائية التي أبداها الاتحاد الأوروبي تثير الشكوك حول موضوعية بيانه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.